

# دور الملكية الصناعية في التنمية الصناعية في مصر

إعداد

السفير محمد دغش

مستشار الوزير للعلاقات الدولية  
وزارة التجارة الخارجية والصناعة

# مقدمة

- تظهر في الأسواق كل يوم تقريباً إبتكارات ومنتجات وعلامات تجارية جديدة
- عدم الوعي من قبل المؤسسات الصناعية بنظام حماية عناصر الملكية الصناعية
- ضرورة تبني سياسة خاصة بالملكية الصناعية
- يجب تصنيع منتجات عالية الجودة ورخيصة الثمن
- السوق المحلي المعروف بانتهاكه الدائم لحقوق الملكية الصناعية غير مشجع لجذب الإستثمارات الأجنبية

# لماذا حماية حقوق الملكية الصناعية:

- أغلب البلدان لديها قوانين خاصة لحماية الملكية الصناعية، لأسباب عديدة ومن أهمها:-
- حماية حقوق المبتكرين والمخترعين والإستثمار الإقتصادي لمخترعاتهم
- حماية حق الجمهور للحصول علي تلك الإبتكارات والإختراعات.
- تشجيع الإبتكارات ونشر وتطبيق نتائجها
- تشجيع التجارة العادلة، والتي من شأنها التنمية الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع

# التطبيق الحالي للملكية الصناعية في مصر

- كان هناك في الماضي إنغلاق في السوق المحلي
- ولكن في عالمنا اليوم تسعى كل الدول إلى حماية حقوق الملكية الفكرية
- مصر إنضمت إلى عدة إتفاقيات دولية تحرص على التجارة الحرة. (منها إتفاقية الـ TRIPS)
- قامت مصر بمراجعة قانون الملكية الفكرية القديم وإصدار القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بخصوص حقوق الملكية الفكرية ليواكب الإتفاقيات الدولية.

# إدارة عناصر الملكية الصناعية:

- إدارة المعلومات وإستخدام تكنولوجيات حديثة ومناسبة
- تعريف المؤسسات الصناعية بحقوق الملكية الصناعية
- ضرورة وجود إطار عمل مناسب يعمل على التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المعنية

# إطار العمل المناسب يجب أن يتضمن:

- تطوير السياسات المناسبة للملكية الصناعية من أجل تحديث الصناعة
- تحديد عناصر الملكية الصناعية التي يجب الإهتمام بها وإدارتها من أجل تحديث الصناعة
- التكامل بين إدارة عناصر الملكية الصناعية مع أهداف تحديث الصناعة
- وجود خبراء فنيين وقانونيين لمساعدة المؤسسات الصناعية
- تشجيع العاملين في المؤسسات الصناعية علي الإبتكار والإختراع
- تشجيع الإستثمار الإقتصادي لعناصر الملكية الصناعية
- حماية عناصر الملكية الصناعية من أي إستخدام غير مصرح به

# كيفية استخدام عناصر الملكية الصناعية في مصر

- ضرورة أن تتبنى الوزارات المعنية سياسة واضحة للملكية الصناعية وكيفية إدارتها
- توعية المؤسسات الصناعية:
  - بأهمية عناصر الملكية الصناعية
  - بعمل سجلات خاصة بعناصر الملكية الصناعية التي في حوزتها وكيفية إدارتها
  - بكيفية التفاوض بخصوص عقود التراخيص. (سواء منحها او الحصول عليها)
  - بكيفية حماية عناصر الملكية الصناعية التي في حوزتها
- رصد ميزانية مناسبة للبحث العلمي وتشجيع مؤسسات البحث R&D على توجيه أبحاثها لحل المشاكل التكنولوجية التي تواجه المؤسسات الصناعية
- خلق قنوات إتصال فعالة بين مؤسسات البحث العلمي R&D وبين القطاعات الإنتاجية
- تشجيع القطاع الخاص على تمويل الأبحاث العلمية

# بعض المشاكل التي تواجه المؤسسات الصناعية في مصر لإستخدام عناصر الملكية الصناعية

■ عدد وحجم وإختلاف نوعية المؤسسات الصناعية بالإضافة إلى أن الكثير منها يعمل في إطار غير شرعي.

■ عدم كفاية التنسيق بين الهيئات التي تخدم هذه المؤسسات.

■ عدم إستطاعة المؤسسات تسويق إبتكاراتها وعناصر الملكية الصناعية بصفة عامة

١. لأنها غير متأكدة من استحواذها لتلك العناصر.

٢. بالإضافة إلى جهلها بإمكانية تسويقها.

٣. عدم درايتها بمن له الحق في نقل أحد عناصر الملكية الفكرية لطرف آخر.

# بعض الشروط الواجبة لتطبيق سياسة ملكية صناعية

■ معرفة جدوى العائد من حماية حقوق الملكية الصناعية.  
■ الشروط من أجل تشجيع المؤسسات الصناعية على استخدام عناصر الملكية الصناعية:

١. تحسين البنية التحتية، والخدمات المساعدة والعمالة المدربة
٢. رفع مستوى التعليم، والقياسات Standarization وتحديد العلامات labeling ولخلق سوق على إستعداد لشراء السلعة المحسنة
٣. تطوير وتطبيق سياسات وأطر تشريعية لحماية حقوق محتازي التراخيص .
٤. تعريف المؤسسات الصناعية بأهمية إحتيازها لعناصر الملكية الصناعية وتسهيل إمتلاكها لتلك العناصر.
٥. التأكد من الإستخدام الأمثل لعناصر الملكية الصناعية

# كيف يمكن العمل على تطبيق الشروط سابقة الذكر؟

■ يجب على الحكومة إتخاذ عدة مبادرات من أجل تشجيع الإستخدام الفعال لنظام الملكية الصناعية بهدف رفع القدرة التنافسية على المستوى الدولي للمنتجات الصناعية الوطنية

- رفع مستوى التوعية بعناصر الملكية الصناعية للمؤسسات الصناعية
- مساعدة المؤسسات الصناعية على التعرف على عناصر الملكية الصناعية التي في حوزتها وكيفية إدارتها وتسويقها
- تشجيع الإبتكارات الصادرة من المؤسسات الصناعية
- إنشاء برنامج للمعلومات التكنولوجية لصالح المؤسسات الصناعية
- إقامة بنية تحتية مناسبة وخدمات مساعدة من أجل رفع كفاءة المؤسسات الصناعية
- إعطاء دفعة للأبحاث العلمية ونقل التكنولوجيا

# كيف يمكن العمل على تطبيق الشروط سابقة الذكر؟

- تحسين نظام إدارة عناصر الملكية الصناعية في المؤسسات الصناعية
- تعظيم الاستفادة من المنظمات الدولية المختصة
- تبني سياسة ملكية صناعية مناسبة والتأكد من تطبيقها السليم
- تحسين مستوى التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية
- رفع مستوى توعية المستثمرين والمؤسسات المالية المانحة
- العمل على إدخال عناصر الملكية الصناعية كمكون رئيسي في عملية تقييم المؤسسات الصناعية .
- العمل على نشر التجارب الناجحة للمؤسسات الصناعية في مجال تطبيقها لعناصر الملكية الصناعية

# خطوط عريضة لإعداد سياسة للملكية الصناعية

- تعريف موحد للصناعات الصغيرة والمتوسطة
- يجب على الحكومة إعداد وتبني سياسة ملكية صناعية محددة مبنية على أساس المعرفة الدقيقة لإحتياجات المؤسسات الصناعية
- السياسة الخاصة بالملكية الصناعية محددة على أساس درجة التنمية والأهداف الإقتصادية الوطنية
- تشجيع الإبتكارات مع الأخذ في الإعتبار تنوع الظروف والقطاعات المختلفة على المستوى الوطني والإقليمي.
- تعريف القطاعات الإنتاجية بجدوى عناصر الملكية الصناعية
- تبني كشف أولويات واضحة المعالم
- الأخذ في الإعتبار الإحتياجات والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصناعية
- التركيز على الإجراءات الفعالة لدعم الإبتكارات والبرامج البحثية ونقل التكنولوجيا ونوعية الكوادر العمالية من أجل تلبية أولويات المؤسسات الصناعية.

# خطوط عريضة لإعداد سياسة للملكية الصناعية

■ إن سياسة ملكية صناعية سليمة قادرة على:

■ مساعدة المؤسسات الصناعية على مواجهة تحدياتها بما في ذلك توفير مصادر التمويل،

■ رفع القيمة الحقيقية للمؤسسة،

■ تحسين مستوى تسويق المنتج والخدمات،

■ إيجاد شريك أو مورد،

■ زيادة القدرة على التصدير،

■ الحصول على التكنولوجيا المناسبة

■ وتسهيل العمليات التجارية من خلال الإنترنت.

■ يجب إعداد سياسة شاملة على كافة المحاور

■ إعداد دليل واضح ومبسط للتطبيق الأمثل لعناصر الملكية الصناعية.

■ التأكد أن كافة التوصيات يتم نشرها على أوسع نطاق

بعض التوصيات من أجل الإستخدام  
الأمثل لعناصر الملكية الصناعية  
من قبل المؤسسات الصناعية بهدف  
رفع قدرتها التنافسية على المستوى  
الدولي

# أولاً: توعية المؤسسات الصناعية

- استخدام وسائل الإعلام من أجل تعريف المؤسسات الصناعية بحقوق الملكية الصناعية
- إنشاء وحدة دائمة لنشر المعلومات الخاصة بحقوق الملكية الصناعية
- إصدار مجلة متخصصة معنية بنشر كل ما يتعلق بالملكية الصناعية والأبحاث العلمية R & D
- إنشاء شبكة معلومات وطنية Network عن الملكية الصناعية
- تعريف المؤسسات الصناعية ومستخدمي عناصر الملكية الصناعية بمبادرات المنظمات الدولية المتخصصة UNIDO - WIPO في إنشاء SME website والتي تقدم معلومات أساسية وإجابات مبسطة وعملية لبعض الأسئلة الدارجة في مجال الملكية الصناعية.
- إعداد برامج شهرية (راديو وتلفزيون) عن أهم الأحداث في مجال الملكية الصناعية

# توعية المؤسسات الصناعية

- طبع ونشر دليل لبراءات الإختراع وكل المعلومات الخاصة بالملكية الصناعية التي تهتم المؤسسات الصناعية.
- إصدار CD ومجلات متخصصة بها معلومات عن كيفية إدارة عناصر الملكية الصناعية التي في حوزة المؤسسة الصناعية.
- مد المؤسسات الصناعية بالمساعدات الفنية والقانونية من أجل:
  ١. معرفة عناصر الملكية الصناعية التي في حوزتها وكيفية استغلالها.
  ٢. تحسين وترشيد طرق الإنتاج مع خفض الوقت الضائع في إعداد إجراءات التسجيل.
  ٣. مساعدتها في الحصول على المعلومات التقنية في براءات الإختراع.
  ٤. الحصول على عناصر الملكية الصناعية وكيفية حمايتها.

# توعية المؤسسات الصناعية

- إعداد دراسات ميدانية عن بعض الأمثلة الناجحة من المؤسسات الصناعية
- تنظيم سلسلة من الندوات للتعريف بالملكية الصناعية للعاملين بالمؤسسات الصناعية في قطاعات الإنتاج المختلفة
- إعداد برامج تدريب للعاملين بالمؤسسات الصناعية
- عقد سلسلة من ورش العمل في مختلف المحافظات لتعريف المؤسسات الصناعية بعناصر الملكية الصناعية
- تشجيع إنشاء إتحادات أهلية في مجال الملكية الصناعية
- تنظيم معارض سنوية للتكنولوجيات والإختراعات الحديثة
- بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية ، هناك إقتراح أن تقوم وزارة التجارة الخارجية والصناعة باختيار بعض المشروعات النموذجية في إدارتها لعناصر الملكية الصناعية
- خلق ثقافة الملكية الصناعية التي من شأنها تشجيع الإبتكار والإختراع بين شباب المخترعين

# ثانياً: كيفية تطبيق سياسة الملكية الصناعية في مختلف الوزارات والهيئات المعنية

- التوصل إلى تعريف موحد للصناعات الصغيرة والمتوسطة. (وقد تم أخيراً التوصل إلى تعريف موحد لها)
- إعداد كشف شامل يتضمن أسماء الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تتعامل بشكل مباشر أو غير مباشر مع المؤسسات الصناعية
- إنشاء لجنة عليا من خبراء الإقتصاد، والبحث العلمي، وممثلي مكاتب الملكية الصناعية لمتابعة تنفيذ سياسة الملكية الصناعية التي تم اعتمادها في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية
- ضرورة إتاحة الفرصة للمؤسسات الصناعية في إبداء رأيها بخصوص سياسة الملكية الصناعية قبل إقرارها

# كيفية تطبيق سياسة الملكية الصناعية في مختلف الوزارات والهيئات المعنية

- النشر في وسائل الإعلام والدوريات النتائج الإيجابية لتنفيذ سياسة الملكية الصناعية في المؤسسات المختلفة.
- مراجعة كافة القوانين الوطنية المعنية بعناصر الملكية الصناعية
- توفير المساعدات القانونية والفنية للأجهزة الحكومية المختلفة
- رصد ميزانية خاصة لتقديم مساعدات فنية ومالية للصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسجيل إختراعاتهم. (إقتراح وحدة الملكية الفكرية بالوزارة).
- تسهيل وجود قنوات إتصال بين الحاضنات من ناحية وبين الجامعات ومراكز R&D والغرف الصناعية والتجارية من ناحية أخرى

# كيفية تطبيق سياسة الملكية الصناعية في مختلف الوزارات والهيئات المعنية

تحسين مستوى الإتصالات والخدمات المساعدة والتدريب المهني للمؤسسات الصناعية، وخلق البنية التحتية المناسبة لدعم الإتصال بين المؤسسات الصناعية والعالم الخارجي

تنظيم ورش عمل للكوادر العليا في الوزارات المعنية ومختلف الهيئات العاملة مع المؤسسات الصناعية لدراسة قدرات المؤسسات الصناعية لإستخدام عناصر الملكية الصناعية وحيازة وتطبيق التكنولوجيات الحديثة.

الوزارات والهيئات المسؤولة عن تطبيق سياسة الملكية الصناعية مدعوة لتحضير قاعدة بيانات عن الأنشطة الإقتصادية في السوق المحلي

# ثالثاً: التوفيق بين سياسة الملكية الصناعية والسياسات الأخرى

- خلق مناخ عمل صحي يتضمن :
  - إصدار مجلات دورية وتنظيم ندوات للتعريف بأهمية الابتكارات والإختراعات من أجل المحافظة على القدرة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة .
  - تنظيم حملة خاصة لتشجيع الوزارات والجمعيات غير الحكومية المعنية بالملكية الصناعية، لتطبيق نظام One-Stop-Shop (تجميع الإجراءات في مكان واحد) من أجل تسجيل الإجراءات المطلوبة لإنشاء مؤسسة صناعية جديدة أو لحيازة أحد حقوق الملكية الصناعية الجديدة.
  - النشر في أجهزة الإعلام المختلفة والمجلات المتخصصة كافة القوانين والتشريعات الجديدة الخاصة بالملكية الصناعية، آخذين في الإعتبار الموضوعية والشفافية في إتخاذ القرار، والتأكد من أن المؤسسات الصناعية لديها قنوات الوصول لتلك التشريعات.
  - عمل دراسات ميدانية للتعرف على المعوقات ونقاط الضعف الموجودة في قنوات الإتصال بين مراكز R & D وبين المؤسسات الصناعية وإتخاذ القرارات المناسبة لإزالة تلك المعوقات.

# التوفيق بين سياسة الملكية الصناعية والسياسات الأخرى

- عمل دراسات جدوى لإعداد كشف شامل بأهم المشروعات المقترحة (بناء على الأولويات القومية) وإنشاء قاعدة معلومات للتكنولوجيات التي يمكن حيازتها عن طريق التراخيص
- توفير مساعدات تقنية وقانونية للمؤسسات الصناعية لإنشاء business-to-business network على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من أجل تبادل الخبرات
- توفير المساعدة الفنية لمكتب تسجيل العلامات التجارية، لمراجعة كشوف تلك العلامات لتجنب الوقوع في مخالفات
- توفير المساعدات التقنية والقانونية للمؤسسات الصناعية العاملة في مجال التصدير للتأكد من أن عناصر الملكية الصناعية التي في حيازتها محمية في الأسواق التي تصدر لها
- مساعدة المؤسسات الصناعية على وضع سياستها الإنتاجية بالتوافق مع السياسة الإقتصادية الوطنية

# التوفيق بين سياسة الملكية الصناعية والسياسات الأخرى

■ منح المؤسسات الصناعية المساندة الفعالة حتى يمكنها المنافسة في الأسواق العالمية، وهذا يتضمن:

١. مساندة حكومية للإبتكارات والإختراعات الوطنية
  ٢. تشجيع مكاتب براءات الإختراع على تقديم مساعدات مجانية للمؤسسات الصناعية
  ٣. إلغاء الضرائب وكافة الإجراءات البيروقراطية في مجال التصدير والإستيراد التي من شأنها إعاقة قدرة المؤسسات الصناعية على المنافسة
- تحديث المكاتب المسؤولة عن حماية عناصر الملكية الصناعية وذلك عن طريق تدريب كوادرها، إدخال نظام الحاسب الآلي، تقليل وتسهيل الإجراءات الإدارية، تحسين مستوى خدمة المستفيدين من تلك المكاتب، والعمل بقدر الإمكان على تخفيض رسوم التسجيل

# التوفيق بين سياسة الملكية الصناعية والسياسات الأخرى

■ مد الحاضنات في مواقعها (on site) بالمساعدات القانونية والفنية

■ مد الحاضنات بالمساعدات القانونية اللازمة من أجل تبني علامات تجارية مشتركة

■ تنظيم ندوات وورش عمل للتعريف بأحكام اتفاقية TRIPS

■ رفع مستوى تدريب الكوادر العليا في المؤسسات الصناعية وتعريفهم بطرق الإدارة الحديثة

■ تنظيم إجتماعات دورية للقطاعات الصناعية المختلفة، وهنا المنظمات غير الحكومية يمكنها أن تلعب دوراً حيوياً لربط القطاعات الإقتصادية المختلفة

# التوفيق بين سياسة الملكية الصناعية والسياسات الأخرى

- مراكز R & D بالتنسيق مع المنظمات الدولية تقوم بتسهيلات تدريب الكوادر في الخارج وتشجيع تبادل الخبرات العلمية بين المراكز العلمية الوطنية وبين مثيلاتها بالخارج المعنية بنفس النشاط
- تنظيم سلسلة من ورش العمل لأصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة ومستخدمي عناصر الملكية الصناعية، وتعريفهم كيفية الحصول على البيانات العلمية في براءات الاختراع ( Patent Information Service)
- تدريب مديري المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على تقييم وإدارة عناصر الملكية الصناعية التي في حوزتهم
- تنظيم دورات تدريبية للمخترعين والمبتكرين ومديري المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة
- مكاتب الملكية الصناعية، مدعوة لإنشاء فروع لها في المحافظات المختلفة لمد المؤسسات الصناعية بالمعلومات التقنية اللازمة للنهوض بمنتجاتها

# التوفيق بين سياسة الملكية الصناعية والسياسات الأخرى

- تنشأ مكاتب الملكية الصناعية website خاص يلتقي فيه محتازي الملكية الصناعية، البائعين والمشتريين لها، وأصحاب التراخيص
- مع التسليم بأن الابتكارات عنصر هام في تنمية الصناعات الريفية، فإن على الهيئات المعنية بالصناعات الريفية مسؤولية نشر تلك الابتكارات على أوسع نطاق، مع تشجيع مراكز R&D على إيجاد حلول لمشاكل القطاع الزراعي
- إعداد سجل رسمي لخصر كافة التراخيص التي تتضمن نقل تكنولوجيا
- توفير خدمة مجانية للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة للحصول على قاعدة البيانات الخاصة بالملكية الصناعية (IP data bases).
- منح مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تتقدم لتسجيل براءة إختراع لأول مرة

# رابعاً: التنسيق فيما بين المؤسسات المعنية

- كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مدعوة للتعاون والتنسيق فيما بينها من أجل تطبيق سياسة الملكية الصناعية
- حصر المصادر الرئيسية للإختراعات: مكاتب براءات الإختراع، مراكز R & D، إدارات البحوث في المؤسسات الصناعية، الجمعيات الوطنية للمخترعين، الجامعات، المعاهد الفنية، الحاضنات التكنولوجية
- عمل دراسات تحليلية لإحتياجات المؤسسات الصناعية (كل قطاع على حدة) أخذين في الإعتبار إختلافات ظروف العمل التي تواجهها الصناعات الصغيرة والمتوسطة

# خامساً: تعريف المستثمرين والمؤسسات التمويلية بأهمية حماية عناصر الملكية الصناعية

- إعداد ونشر كشف شامل بأسماء المستثمرين والمؤسسات التمويلية التي تقوم بمنح قروض ذات أجل طويل للمؤسسات الصناعية
- تحسين الإطار القانوني لعمليات القروض التجارية
- تنظيم إجتماعات وندوات دورية لإرساء وتدعيم الروابط بين مراكز البحث العلمي، والمستثمرين والمؤسسات التمويلية وبين المؤسسات الصناعية. هذه الإجتماعات يكون من بين أهدافها:
  - توعية المؤسسات التمويلية بأهمية حماية عناصر الملكية الصناعية
  - تنمية ودعم قدرات المؤسسات الصناعية على الحصول على القروض من المؤسسات التمويلية
- منح المؤسسات الصناعية الخبرة في كيفية التعامل مع المؤسسات المالية

# تعريف المستثمرين والمؤسسات التمويلية بأهمية حماية عناصر الملكية الصناعية

- العمل على إنشاء سوق للإبتكارات وقاعدة معلومات عن التقنيات الحديثة لتقديمها للمستثمرين والمؤسسات التمويلية الباحثة عن فرص استثمار جديدة
- تقديم المساعدة التقنية والقانونية للمؤسسات الصناعية لمعرفة القيمة المضافة added value التي سوف تكتسبها منتجاتهم بإستخدام عناصر الملكية الصناعية
- مساعدة المؤسسات الصناعية لإستخدام عناصر الملكية الصناعية التي في حوزتها لتمويل مشروعاتها
- إعداد نشرة بشروط القروض التي تمنحها البنوك التجارية، خاصة ما يخص منها لتمويل المؤسسات الصناعية
- يجب على صاحب أي مؤسسة صناعية - خاصة الصغيرة أو المتوسطة SME - معرفة إذا كانت مؤسسته تمتلك أحد عناصر الملكية الصناعية وكيفية حمايتها

# سادساً: المنازعات الخاصة بالملكية الصناعية

■ يجب إعطاء أهمية خاصة لمراجعة كافة التشريعات الوطنية الخاصة بالملكية الصناعية، وتعديلها بما يتماشى مع الإتفاقيات الدولية في هذا الشأن خاصة TRIPS

■ تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs وتشجيعها لإستخدام نظم التحكيم والوساطة Arbitration & mediation- في حالة وجود أي نزاعات خاصة بالملكية الصناعية –إستخدام الخدمات التي تقدمها ال WIPO في هذا المجال

■ تقديم الإستشارة القانونية للمؤسسات الصناعية لمراقبة الأسواق والتأكد من أن عناصر الملكية الصناعية التي في حيازتها لم يتم استغلالها بدون إذن منها

■ تنظيم ندوات للتعريف بالنزاعات الخاصه بالملكية الصناعية، للسادة القضاة ووكلاء براءات الإختراع